جامعة محمد لمين دباغين

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات تاريخ العلاقات الدولية (السداسي الأول)

تخصص علاقات دولية

السنة الثالثة

المؤطر البيداغوجي للمقياس: الأستاذة سعود الحاجة

المحاضرة الأولى: نشأة وتطور العلاقات الدولية

أولا. بداية النشأة والتطور:

تعد العلاقات بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة جدا، إذ برزت وترسخت مع ظهور التجمعات البشرية التي اضطرت بهدف الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها، إلى التعامل مع غيرها من التكتلات، ومن هنا نشأت العلاقات بين الأمم البشرية، بل وحتى بين الأمم غير البشرية، حيث قال سبحانه وتعالى: ' وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم.

وقد جعل الله تعالى الناس شعوبا وقبائل وميز بينهم ليكون هذا التمايز سببا للتعارف والتعاون، فقال: ' يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" .

كما أن هذه العلاقات تطورت منذ الأزمنة القديمة ومرت بأدوار مختلفة، وإن كان بعض المؤرخين الأوربيين يرون أنها ظلت على حالها وحافظت على سماتها وخطوطها القديمة حتى انعقاد مؤتمر واستفاليا في عام 1648م.

وبعد التطور التاريخي للمجتمع الإنساني الذي تحول فيما بعد إلى مجتمعات سياسية تحولت بدورها إلى وحدات متميزة شكلت النواة الأولى للدولة، راحت تشعر هذه النواة بضرورة إنشاء علاقات سليمة فيما بينها.

لقد مر النظام العالمي بالعديد من التحولات المتداخلة خلال العصور المختلفة، التي قسمها علماء التاريخ إلى ثلاثة عصور رئيسية هي: العصر القديم والعصور الوسطى والعصر الحديث، أذ تدرجت ملامح النظام العالمي من الأنظمة القبلية إلى الأنظمة الإمبراطورية، ثم ظهور الدويلات والوحدات السياسية، وصولا إلى الدولة القومية في العصر الحديث.

ولذلك نجد ضرورة لدراسة التطور في العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب في الحضارات القديمة ثم ما يليها من العصور حتى نصل إلى العصر الحديث، لأن ذلك ضروري لفهم قواعد العلاقات والتعرف على حوادثها التاريخية وكيفية وقوعها وأسبابها، لئلا نقبل قواعد على أنها حقيقة لا تقبل المناقشة، وهي في الواقع مخالفة له، وقابلة للرد ومن الواجب العمل على لإلغائها واستبدالها.

1- العلاقات الدولية في العصور القديمة:

يقصد بالعصور القديمة تلك الحقبة الزمنية الممتدة منذ اكتشاف الإنسانية الكتابة، المعتبر بداية التاريخ، إلى انقسام الإمبراطورية الرومانية في عام 395م أو إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476.

ويرجع بعض الشراح من القانونيين في بحثهم التاريخي عن أصول العلاقات الدولية في العصور القديمة إلى الشعوب الأسيوية والافريقية، إذ ازدهرت المدنيات الكبرى على التوالي في مصر وسوريا

وقرطاجة وبلاد اليونان وروما، وكلها على البحر المتوسط، وقد كشفت آثار بابل وآشور ومصر والصين والهند عن قيام علاقات دولية ووجود عدد من القواعد التي كانت تحكم هذه العلاقات.

ويذكر المؤرخون القدماء أكثر من دليل على وجود علاقات دولية في تلك الفترة، تحكمها بعض القواعد كمعاهدات الصلح التي أنهت الكثير من الحروب، إلا أنها كانت ضعيفة ولا تشمل سوى الشعوب المتجاورة التي كانت تشن الحروب على بعضها، وما كان يتطلبه ذلك من عقد تحالفات ومعاهدات صلح، ولقد أكدت الاستكشافات الأثرية على عدة نصوص لبعض المعاهدات القديمة. ومن بينها معاهدة الصلح التي أبرمت بين "رمسيس الثاني" فرعون مصر وملك الحثيين في شمال سوريا في آسيا الصغرى، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، بقصد إقامة سلام دائم وتحالف دفاعي ضد أي عدوان خارجي وصداقة وتبادل تجاري ، كما نصت المعاهدة على تسليم المذنبين على ألا توقع عليهم عقوبات معينة، وكان ذلك حينما أغار " خيتا " ملك الحثيين على حدود مملكة فرعون في سورية، فهزمه " رمسيس" وطلب "خيتا" الصلح واقترح شروطا سلم فيها بكل ما طلبه رمسيس، وكتبه باللغة الهيروغليفية في نسختين على صحائف من الفضة وأسلها مع الهدايا إلى فرعون مصر.

ولهذه المعاهدة أهمية وقيمة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنها تعد أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في القانون الدولي، ولأنها بقيت حتى العصور الوسطى النموذج المتبع من حيث الشكل في صياغة المعاهدات الدولية، فضلا عن كونها رسمت لنا صورة صادقة وأمينة عن أوضاع تلك الممالك في الشرق القديم، وعن كيفية انصهار الدولة بشخص الحاكم المالك.

وتبين للباحثين في تاريخ الشرق القديم، أن العلاقات بين الشعوب القديمة لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والقيام بالحرب أو الغزو، بل أن هذه الشعوب عرفت الكثير من العلاقات السلمية المستقرة، من خلال اتفاق أو معاهدة بين الأطراف صاحبة العلاقة، وتبرم المعاهدات بين الملوك على أساس من المساواة، وتكون مكتوبة وتخضع لإجراءات التصديق على شكل احتفالات رئيسية، كالمعاهدة التجارية التي جرت بين " أمينوفيس الرابع" وملك قبرص " الازيا" في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وهو اتفاق تجاري لإعفاء المنتجات القبرصية من الضرائب الكمركية، مقابل واردات كمية معينة من النحاس والخشب، وهكذا كانت هذه الكيانات على معرفة في كيفية القيام بالوساطة والتحكيم كوسيلة لحل النزاعات بينها سلميا.

المحاضرة الثانية : تحديد المفاهيم والمصطلحات

يعد تحديد المفاهيم الأساسية خطوة مهمة وضرورية لكل باحث ودارس لمجال العلاقات الدولية، لذا نتطرق في هذه المحاضرة إلى تحديد مفهوم العلاقات الدولية كعلم وكظاهرة، نبرز أيضا علاقاته بكل من السياسة الخارجية والسياسة الدولية، ثم نتعرف على المقصود بـ : المنهج،النظرية، وعليه:

1- علم العلاقات الدولية:

المفهوم الحديث والمستقر حاليا لعلم العلاقات الدولية هو : "العلم الذي يدرس مجمل علاقات أشخاص المجتمع الدولي" أو بكلمات أخرى، العلاقات الاجتماعية لأشخاص المجتمع الدولي، سواء كانت ذات صبغة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية حضارية أو إنسانية أو دينية أو عسكرية و أمنية، ...الخ.

وهو العلم الذي يبحث أيضا في السياسات الخارجية لوحدات المجتمع الدولي عندما تتفاعل مع بعضها على مستوى النظام الدولي وتشكل ظاهرة سياسية دولية، وبالتالي هو علم مركب من السياسة الخارجية من جهة، ومن السياسة الدولية عندما تتفاعل السياسات الخارجية للدول من جهة أخرى. وبالتالي نجد أن السياسات الخارجية لوحدات المجتمع الدولي هي أساس العلاقات الدولية، وهي أيضا الموضوع الذي يبحث فيه هذا العلم.

من هنا، يظهر أن **علم العلاقات الدولية** يتضمن ثلاثة مفاهيم يجب التمييز بينها وهي: السياسة الخارجية، السياسة الدولية والعلاقات الدولية.

فإذا كانت **السياسة الخارجية:** تعني العلاقات والتصرفات التي تجريها الدولة مع وحدات البيئة الخارجية (الدولية) بهدف تحقيق مصالح وأهداف محددة، فإن علم العلاقات الدولية يبحث العوامل الداخلية أو الخارجية التي تؤثر في عملية رسم وتحديد الأهداف السياسية، وفي كيفية اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية.

أما **السياسة الدولية:** فهي تبدأ عندما تتفاعل السياسات الخارجية لمجموع الفاعليين الدوليين، ويشكل هذا التفاعل ظاهرة دولية معينة(تعاونية، صراعية)، من هنا، فإن مفهوم السياسة الدولية، أوسع و

أشمل من مفهوم السياسة الخارجية، وعلم العلاقات الدولية يبحث في مجمل عمليات التفاعل التي تجري بين عدد كبير من الفاعلين الدوليين.

أما العلاقات الدولية: فيقصد بها مجموع الأفعال وردود الأفعال وأنماط التفاعل الدولي السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية التي تجري بين جميع الوحدات الدولية، وهي في مجموعها تجسد ظاهرة دولية ذات أبعاد شمولية أوسع من السياسة الخارجية والسياسات الدولية معا.

وبالتالي العلاقات الدولية هي تلك العلاقات المركبة من السياسات الخارجية والسياسات الدولية، أما علم العلاقات الدولية فهو العلم الذي يدرس هذه الظواهر الدولية المختلفة الناجمة عن العلاقات والتفاعلات المركبة.

- **المنهج:**

المنهج والمنهاج: الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضا سلكه. يقول الله تعالى في سورة المائدة (الآية 48) :" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"، وقال القرطبي: المنهاج الطريق المستمر وهو النهج والمنهج، أي البين.

أما في الاصطلاح الحديث يشير المنهج إلى:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

في حين يراه حامد ربيع بأنه:" طريق الإقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد مسبقا. ومناهج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسلك الظاهرة وكشف هويتها وجوهرها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نستعين بها لنصل إلى الحقيقة".

وبالتالي يظهر هنا أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل، أي القواعد والخطوات المتبعة والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ويتسع المنهج ليتضمن أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب والإختبارات، وبناء النماذج والنظريات، وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات.

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تجمد على حال واحد (مثلا بروز المناهج الكمية خلال منتصف الخمسينيات مع المدرسة السلوكية بعدما هيمنت المناهج التقليدية يأتي في مقدمتها المنهج التاريخي والقانوني في دراسة العلاقات الدولية)، وتساعد الباحث على النظر للظواهر والإقتراب منها لكشف حقيقتها وعلاقاتها وارتباطاتها، فالمناهج تستطيع أن تقدم لنا صورا حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على استيعاب جميع المتغيرات المتحكمة في الظاهرة المدروسة، وعلى العكس من ذلك، فإن كثيرا من الحقائق تأتي مبتورة ومقطوعة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على إبعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث.

لذا نشير هنا أنه يجب على الدارس والباحث في العلاقات الدولية التقيد بالموضوعية والبعد عن الذاتية أو التحيز الشخصي، وأن يلتزم الحياد في بحثه، رغم وجود آراء شخصية فكرية له، ورغم وجود أساليب مختلفة للبحث تختص بمجموعة من الطرق والأدوات التي تساعد الباحث على تحقيق أهداف البحث في العلاقات الدولية، إلا أنها ليست ثابتة بل متغيرة، وليست جميعها مناهج بل أن بعضها أساليب وأدوات لمناهج، والبعض الآخر " مقتربات " أو " فرضيات " أو " نظريات " لها مناهجها وأساليبها في البحث، وتسمى خطأ مناهج للبحث، و كأمثلة استدلالية نذكر بعضا منها:

المنهج المقارن: يمكن القول أن مطلع القرن التاسع عشر، عندما هيمنت " المدارس العلمية" التي كانت تستخدم منهج " التجربة أو التجريب" على العلوم الطبيعية، كان بداية ولادة علم الاجتماع الحديث،

الأمر الذي دفع بمفكري هذه التخصصات الأوروبية الجديدة التوجه، لاستعارة هذا المنهج التجريبي، لكن نظرا لطبيعة العلوم الاجتماعية واختلافها عن العلوم الطبيعية، واجهوا صعوبات في تطبيقه.

لذا وتفاديا لهذه الصعوبة واستحالة إقامة التجربة على الظواهر الاجتماعية والإنسانية، طرحوا المنهج المقارن كبديل، حيث وصفه **إيميل دوركايم:** بأنه نوع من التجريب غير المباشر، إلا أن رائد علم الاجتماع الأوروبي– الفرنسي **أوغست كونت** طعن به لعدم كفايته وقال " إن على عالم الاجتماع استخدام هذا الأسلوب صمن نطاق المنهج التاريخي وتسميته بالمنهج التاريخي المقارن".

وبالفعل لا يوجد منهج لأي تخصص يسعى للكمال إلا ويحتاج للمقارنة بين الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية في عدة مجتمعات داخل الدولة أو المجتمعات الدولية، وحتى من الناحية القانونية فلا بد من المقارنة بين مختلف القوانين الوطنية أو الدولية، وذلك لتبيان أوجه التشابه والإختلاف بينها بهدف التوصل إلى أفضل النتائج لهذه الدراسات والأبحاث، وعليه فالمقارنة بطبيعتها أداة لابد منها للباحث فهي تخدم جميع المناهج للوصول إلى الإستنتاجات الصحيحة.

المنهج الوصفي:

تشير المراجع التي تناولت هذا " المنهج" إلى أنه يقتصر على المجالات الإنسانية، وخاصة التربية وعلم النفس، وكما يقول فان دالين (Van Dalen) فإن الدراسات الوصفية، تهتم في المقام الأول بالدراسات المسحية، مثل : المسح الاجتماعي، مسح الرأي العام،...الخ، وذلك لوصف الباحث لحالة ما أو ظاهرة ما.

من أجل ذلك االباحث كخطوة أولى إلى جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الظاهرة أو الحالة المراد دراستها، ولا يقتصر الأسلوب الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لابد من تصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا واستخراج الاستنتاجات و التعميم ثم التنبؤ.

لذا فإن كل المناهج لابد وأن تستخدم الوصف لما تم جمعه من معلومات وبيانات بعد تصنيفها وتنظيمها كما أو كيفا، ويعتمد ذلك على نوعية الدراسة، أما استخراج الاستنتاجات والتعميم والتنبؤ فهي جميعها عناصر مشتركة لمختلف المناهج. لذا يمكن القول إن الأسلوب الوصفي يعتبر أداة أكثر منه منهج للأبحاث التي تتطلب دراسات ميدانية في علم السياسة، وليس منهجا خاصا بعلم العلاقات الدولية والدراسات الدولية عامة.

النظرية:

النظرية " مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتتنبؤ بها".

ويقول **مونت بالمر:**" إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة إمبريقيا. وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للإختبار الإمبريقي (التحقق منها امبريقيا) يمكن عندئذ الإستنباط منها إفتراضات عدة".

لذا تعد النظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معينة يحاول الإقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يقيم علاقات بين تلك المتغيرات، أي: لا يوزعها بين متغير مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في إقترابها من الظاهرة محل البحث والدراسة.

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية استخداما كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها. حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في اطار أشمل وأكثر وضوحا.

لذا يمكن القول أن النظرية في علم العلاقات الدولية على أنها توليفة من الإفتراضات الأساسية والافتراضات الفرعية التي تعطينا فهم/ تفسير حول ظاهرة محل دراسة.

وظائف النظرية:

–**التصنيف** : إن العدد الهائل من المعلومات والاخبار الاعلامية والتحليلات Data قد تجعل من الشخص العادي تائها من حيث الاستناد المعرفي، لكن النظرية أداة علمية تمتلك خاصية التصنيف أي جمع المعلومات والاخبار وتصنيفها ضمن افترضات مختزلة. بحيث تجعل الباحث أكثر قدرة على تصنيف ذلك الكم الهائل ضمن خانات من الافتراضات ومن متغيرات الدراسة. مثال تفسير ظاهرة دولية باستخدام نظرية معينة.

– **الشرح/ الفهم** : هناك فارق كبير بين الشرح والفهم في نظريات علم السياسة، لكن لن نصهب في هذا الأمر لانه ليس موضوعنا، إلا أنه من المهم الحديث عن وظيفة النظرية في إما تفسير الظواهر أي الإجابة عن الأسئلة التي تصاغ ب لماذا؟ وهم تيار علمي قوي داخل علم السياسة والذي يفترض بإمكانية الاستعانة بالمناهج التجريبية في علم السياسة والعلاقات الدولية إنهم experimentalist التجريبيون، البحث في الأسباب causation وهو التيار الذي قدم نموذج بناء الفرضيات على أساس المتغير المستقل والمتغير التابع بمنطق السبب والنتيجة، وإما فهم الظواهر أي الإجابة عن الأسئلة التي تصاغ ب كيف؟ وهم تيار نقدي للتجريبيين حيث يعتقدون أنه من غير المجدي البحث عن السبب لأن علم السياسة وحتى علم العلاقات الدولية علم لفهم كيفية تشكل الظواهر وقد يستحيل إجراء التجربة على الظواهر السياسية الدولية مثلما هو في العلوم الطبيعية.

– **التنبؤ/ الاستشراف** : الكثير من النظريات التي تتبنى منطق "إمكانية التجريب" تعتقد بأن النظرية لديها وظيفة التنبؤ بالظواهر السياسية، عندما تنبأت النظرية النيواقعية بأن النظام الدولي خلال الحرب الباردة سيستمر نظام ثنائي القطبية، من خلال فرضيات(مادية) إحتساب القوة العسكرية للقطبين، ودرجة الهيمنة (المادية)، بالإضافة إلى متغيرات عدة جعلت من أصحاب هذه النظرية "يتنبؤون" باستمرار ثنائية النظام الدولي. الاستشراف من خلال رسم عدة سيناريوهات لمستقبل أي ظاهرة.

المحاضرة الثالثة: التنوع والتعدد في نظريات العلاقات الدولية:

أشرنا سابقا أن علم العلاقات الدولية يفتقد منذ نشأته إلى نظرية عامة و كلية لتحليل الظواهر والتفاعلات الدولية، و يعود ذلك إلى تعدد وتنوع النظريات داخل حقل العلاقات الدولية، **لذا نطرح السؤال التالي: هل**

تنوع وتعدد النظريات في العلاقات الدولية أثر على مدى علمية حقل العلاقات الدولية؟؟ أم أنه ساهم أكثر في صحة هذا الحقل المعرفي؟؟

للإجابة عن هذا الإشكال:

- نجد أن بعض المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، يرى بأن هذا التنوع والتعدد يشكك في صحة وعلمية حقل العلاقات الدولية بجكم غياب نظرية عامة للتفسير ومعالجة الظواهر المدروسة.
- لكن البعض الآخر يرى بأن حقل العلاقات الدولية أصبح أكثر صحة نتيجة لتكاثر النظريات فيه، لأنه لم يؤدي إلى إعادة النظر فحسب بشكل جوهري في الأمور التي يتكون منها هذا المجال، وإنما قاد أيضا إلى التشكيك في الافتراضات الرئيسة للعلاقات الأنطولوجية (أي من هذه الخصائص التي تحتاج إلى تفسير) والابستمولوجية(أي من الأمور هي التي تعتبر تفسيرات) لهذا التخصص.
- تحقيق هذا التنوع والإتساع في النظريات تم جزئيا من خلال ارتباط أكثر قربا من علوم إجتماعية أخرى، حيث أصبحت الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية للعلاقات الدولية تماما بأهمية الاعتبارات التقليدية السياسية (العسكرية) والإقتصادية نفسها.
- من خلال هذا التنوع والتعدد في النظريات، أصبح الوضع أفضل من معظم مواقف القرن العشرين، حينما سيطرت نظرية واحدة على التخصص(الواقعية)، وعندما احتلت رؤية واحدة في البناء المعرفي(الوضعية) عرش السيادة في هذا التخصص.

لكن على الرغم من هذا التنوع والتعدد في النظريات والمقاربات، لا ننكر بأن التعددية في النظريات تؤدي بالفعل إلى بروز مشكلات عدة ذات أهمية، أبرزها كيفية الاختيار بين هذه النظريات. وعليه: مالذي تشترك فيه النظريات؟

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النظريات في العلاقات الدولية، إلا أنها تشترك جميعها في ثلاث افتراضات مهمة. يتمثل الأول والأبرز من بينها:

- التزامها جميعا بأهمية النظرية في فهم العالم، وبخلاف أولئك الذين يرون أن النظرية ليست ذات صلة أو أنها اختيارية(أي يمكن التخلي عنها)، فإن الأغلبية المفكرين والباحثين يعتقدون بأن النظرية بالغة الأهمية في تفسير العلاقات الدولية.
- الإفتراض الثاني: أن كل النظريات لها تاريخ، على الرغم من أن ذلك التاريخ ليس دائما ضمن تخصص العلاقات الدولية. ووجود تاريخ لكل منها يعني أن مقارنة النظريات ليست بالأمر السهل، حيث أنها تنبثق من نظم فكرية كثيرة الإختلاف، نتيجة لإرث التاريخي والفكري لكل واحدة من هذه المقاربات(المنطلقات والخلفيات أو المرجعيات الفكرية والفلسفية لكل منها)، فمثلا النظرية النسوية، وما بعد البنيوية، والنظرية الخضراء، ...، قد تم تطويرها من أعمال قد ظهرت أساسا في تخصصات أكاديمية أخرى، ولاسيما في السنوات الخمسين الأخيرة.
- في المقابل، نجد أن الواقعية الكلاسيكية والليبرالية والماركسية والنظرية النقدية والمدرسة الإنجليزية، مقاربات قائمة منذ زمن أبعد من ذلك بكثير، يعود في معظم الحالات إلى أبعد من قرن واحد من الزمن على الأقل.
- في حين أن كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية كانت نتيجة التطورات الرئيسة في مجال العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة.

المحاضرةالرابعة: المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية:

1- المنهج التاريخي:

يعتبر من أقدم المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية-السياسية ويرى أصحاب هذا المنهج، أن أفضل وسيلة لدراسة الظواهر السياسية الدولية، هو أن نتتبع جذورها الأصلية وامتداداتها التاريخية، فالحاضر بالنسبة لهم هو صورة وانعكاس للماضي، وبناء على هذه الرؤية التي تربط الحاضر بالماضي، فإن معالجة المنهج التاريخي للسياسة الدولية تتمحور حول نوعين من الدراسة التاريخية – الوثائقية، الأولى وتصنف الحدث السياسي الدولي وتسرد حيثياته، وهذا الحدث يرتبط بمكان وزمان محدد ويؤدي فيه أشخاص أدوار سياسية معينة. أما النوع الثاني، فيركز على التاريخ الديبلوماسي للدول في حقبة تاريخية معينة.

فالتاريخ هو مختبر العلوم عامة، وعلم العلاقات الدولية بصورة خاصة، إذ يجب على الباحث معرفة أحداث الماضي وتسلسلها، أي تحديد المشكلة أولا- زمانا ومكانا – ومن ثم جمع المعلومات

اللازمة وتحقق من صحتها، ومن ثم ربطها بالحاضر، ومن ثم محاولة التنبؤ بالمستقبل إن كان ذلك ممكنا وتوفرت لديه المعلومات (النسبية) التي ترشده لذلك.

كما يجب على الباحث والدارس في العلاقات الدولية أن يأخذ في الحسبان أن الكثير من الظواهر السياسية الدولية في الحاضر، لا يمكن فهمها وتفسيرها من دون العودة للماضي، والعودة إلى الماضي تعني استخدام المنهج التاريخي، وذلك بدراسة أحداث الماضي والعوامل والمتغيرات المرتبطة بها وربطها ببيئتها، ومن ثم تتبع تطورها إلى الحاضر، وصفا وتحليلا ومقارنة للوصول للنتائج المتوخاة من البحث.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة أو الظاهرة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن ارجاعها، فوفق هذا المنهج، فإن الظاهرة أو الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف وسياق مرتبط بنشأتها. ويشير في هذا الصدد، **جابر عبد الحميد جابر وأحمد كاظم:**

" المنهج التاريخي (...) وأوضحنا أن هذا المنهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ولا يقف عند مجرد الوصف، وإنما يدرس هذه الوقائع والأحداث ويحللها ويفسرها ويقارن بينها على أسس منهجية علمية دقيقة، بقصد التوصل إلى الحقائق والتعميمات، لا تساعد على فهم الماضي فحسب بل تساعد على فهم الحاضر، بل والتنبؤ بالمستقبل".

وفي السياق ذاته، يقول **بولين يونج:**" إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية ".

لذا نجد أن مادام علم العلاقات الدولية يهتم بدراسة الدولة وعلاقاتها بالدول والفواعل الأخرى، وتمثل الوحدة الأساسية والأولى، فإنها مرتبطة علائقيا بالتاريخ ومنهجيته، فالتاريخ مهمته دراسة نشأة الدولة وتطورها الطبيعي والبشري، من حيث المكان والزمان، ثم تطورها السياسي، بمفهومه الواسع، وذلك

يساعد الباحث على فهم الأحداث التاريخية التي مرت بها، ودور القيادات التي حكمتها، ليستطيع الباحث وضع تصوراته واقتراحاته وتنبؤاته المستقبلية.

خاصة في ظل تطور المنهج التاريخي من كونه ساردا للأحداث ومجمعا للمعلومات، إلى مفسر للأحداث وساع إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي توخاه **توينبي و شبنغلر وكولنجوود،** وكذلك **ريمون آرون** الذي يؤكد على أهمية دراسة الحقيقة التاريخية، فهو يرى أن الدراسة التقليدية التاريخية أصبحت عاجزة عن وصف الظاهرة موضوع الدراسة إذا لم يتم ربطها بمفاهيم وأسباب أخرى تعطيها الشكل والمعنى الذي تستحقه.

حيث ذهب المجددون من المؤرخين إلى البحث في الحوادث أو المشاكل الدولية المعاصرة أو السياسات الخارجية للدول من خلال ربطها بأسباب داخلية ودولية ووضع تعميمات وصفية محددة لها، كما حاولوا إخراج المنهج التاريخي من قاعدته التقليدية التي تبحث في الواقعة التاريخية من خلال الإجابة عن الأسئلة: **ماذا، متى، كيف؟** إلى الإجابة عن التساؤل التالي: **لماذا حدث؟ أي البحث عن الأسباب الحقيقية لحدوث الظاهرة.**

في الأخير نشير إلى أن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية الدولية عهودا من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مطالع القرن العشرين، وبشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر . إلا أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. فمثلا: إذا أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة السياق الزمني وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة 1945 عشية ميلاد هيئة الأمم المتحدة.

كما نستفيد من المنهج التاريخي في تفسير الحصار الأمريكي على كوبا، وذلك باستعادة الظرف الزمني والعوامل التي أحدثت الحصار، أيضا يمكن الإستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة وتفسير ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر، باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعوامل المكونة لذلك الوضع. وعلى العموم يمكن الاستعانة بالمنهج التاريخي لاستعادة السياق الذي حدثت فيه أزمة ما، أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل

السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد يمكن تعميمها على ظواهر مشابهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمتها تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة.

ولكن رغم ذلك تبقى القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال.

2- المنهج القانوني:

تتناول اهتمامات هذا المنهج البحث في الدولة كمؤسسة قانونية وظيفتها خلق القانون والسهر على تطبيقه، والعلاقة بين هذه المؤسسة القانونية والمجتمع من خلال الواجبات والالتزامات بينهما، أي دراسة الأوضاع الدستورية في الدولة من خلال الحقوق والالتزامات المقررة دستوريا.

أما على مستوى العلاقات الدولية فيركز المنهج القانوني على تحليل الجوانب القانونية التي تهم علاقات الدول مع بعضها، أو مع باقي الأشخاص القانونين للمجتمع الدولي، وكذلك يستخدم لدراسة موضوع ما من زاوية القانون الدولي. حيث يركز – المنهج القانوني – على الاعتبارات القانونية والعوامل التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، ومن أمثلة ذلك:

- الالتزامات التي تنشأ بين الدول بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو مواثيق دولية محددة تؤمن بها مصالحها المشتركة.
- تحديد عناصر المسؤولية عن التصرفات التي تلجأ إليها الدول وتمثل خرقا للإلتزاماتها التعاقدية.
- التمييز بين صور الإعتراف الدولي المختلفة وبالتحديد الاعتراف القانوني والاعتراف الواقعي.

- تقرير الوسائل المتبعة في تسوية المنازعات الدولية سلميا، كأساليب الوساطة والتوفيق والتحكيم وتقصي الحقائق والمساعي الحميدة.

فمثلا يحلل القانونيون السياسة الخارجية للدول من خلال شرعيتها أو عدم شرعيتها انطلاقا من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والعهود الدولية، وهم يعتقدون أن عملية تحديد الأهداف في السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها تتم وفقا للالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي، وأن لا تتعارض مع أهداف المجتمع الدولي ومصالح المجتمع الدولي في الأمن والسلم.

مثال: لنفترض أن دولة (أ) قامت بعملية غزو واحتلال دولة (ب) ونتيجة لهذا السلوك، فإن بقية الفاعلين الدوليين، أصبحوا أمام مشكلتين، أحدهما قانونية والأخرى سياسية.

يطرح المشكل القانوني التساؤل التالي: هل هذا السلوك الذي قامت به الدولة (أ) هو انتهاك الميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي؟ وماذا يجب فعله لمواجهة هذا الإنتهاك؟ بينما مثلا يطرح المشكل السياسي من وجهة نظر الواقعي التساؤل التالي: هل يؤثر هذا السلوك على مصالح دولته؟ وماذا يجب فعله؟

وكدلالة توضيحية لما تم تقديمه سابقا فيما يخص المنهج التاريخي والمنهج القانوني، ولمزيد من المعرفة للطلبة، فإذا أراد الطالب الباحث دراسة موضوع مثل:

الشخصية الدولية لمنظمة دولية حكومية: كمثال جامعة الدول العربية، فيترتب على الباحث الإستعانة بالتكامل المنهجي أي استخدام ثلاث مناهج لتحقيق غاية البحث وهي:

- **المنهج التاريخي:** لدراسة خلفيات نشوء وتطور المنظمة الدولية.
- **المنهج القانوني:** لدراسة ميثاق المنظمة الدولية وأنظمتها وتعليماتها الداخلية وقراراتها وقوانين تعاملاتها مع أشخاص المجتمع الدولي ... الخ. والنتيجة أنها جميعها مت ساوية فيما بينها من هذه الناحية.

- **المنهج الوظيفي:** وذلك لإثبات الشخصية الدولية للمنظمة من ناحية سياسية واجتماعية (وظيفية)، وهي مختلفة فيما بينها، وشخصيتها الوظيفية التي تخضع لعدة معايير نظرية وتطبيقية هي نسبية.

المحاضرة الخامسة: المداخل النظرية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية

تتعدد الطرق والمداخل النظرية المستخدمة في دراسة الظاهرة الدولية المعاصرة، وإن كان يمكن حصرها بصورة عامة في المداخل الرئيسية التالية:

1- مدخل المصالح للقومية للدولة:

يعنى هذا المدخل بعدد من الأمور الرئيسية التي تتمثل في تحديد مفهوم المصلحة القومية National Interest، وتحليل العلاقة بين المصلحة القومية وقوة الدولة، وكذا البحث في أنسب السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تستخدمها الدول في حماية مصالحها القومية، ... الخ.

ويعد هذا المدخل بمثابة تعبير عن الواقع الدولي، إذ يقوم بتحليل الأحداث الجارية فيه بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة، فالسياسة هي مصالح ولا يمكن تحقيق الأخيرة (المصلحة) من دون امتلاك مصادر القوة ومقوماتها، لذا فدعاة هذا المدخل يرون أن المجتمع الدولي ما هو إلا عبارة عن ساحة للصراع بين الدول – الفواعل والوحدات الأساسية لهذا المجتمع – الأمر الذي يحفز تلك الدول نحو زيادة قوتها باستمرار بالشكل الذي يلبي لها أكبر قدر ممكن من المصالح القومية لها مما يفضي إلى التأثير في مصالح الدول الأخرى.

فغالبا ما تكون العلاقة بين مصالح القومية وإمكانات الدولة من القوة محكومة بالقاعدة الأساسية التي تحكم سلوك الدول وقراراتها في علاقاتها الدولية، والتي ترى بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح لها من إمكانات القوة، وذلك من واقع أن موارد الدول ومقدراتها تظل برغم كل شيء محدودة نسبيا وبدرجة يتعذر معها أن تستجيب لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، ومن

هنا يتعين على كل دولة أن تميز ما تعتبره أهدافا خارجية ضرورية وملحة وبين ما يمكن اعتباره أهدافا مرغوبة ولكن بغير أساس كاف من القدرات والإمكانات، وهذا ما يعنيه المحللون بالواقعية السياسية؛ عندما يفرقون بين الممكن الواقعي، وبين المرغوب؛ وغير الممكن أو غير الواقعي.

أما فيما يتعلق بوسائل الدفاع عن المصالح القومية للدولة في البيئة الدولية، فإنها لا تخرج عادة عن الإطار التالي من الخيارات:

- وسيلة المفاوضات الدبلوماسية التي تحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنازع عليها باستخدام آلية التفاوض الدبلوماسي المرتكز في أساسه على مفهوم المساومة بين أطراف هذه العمليات التفاوضية. ولا يخفى هنا أن فرص الحل التي تكفلها وسائل التفاوض الدبلوماسي ترتهن بمدى توافق المواقف التفاوضية للأطراف المشاركة فيها أو عدم توافقها.
- وسيلة التحالفات الخارجية التي تحاول توظيف الإمكانيات الجماعية التي يوفرها التحالف مع الآخرين في دفاع الدولة عن مصالحها القومية المهددة. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يمكن أن يتحقق عندما تتحول علاقة التحالف بين تلك الأطراف إلى منظومة من التعهدات والالتزامات التعاقدية المتبادلة، ويعتمد استمرار علاقة التحالف على مدى قوة المصالح المشتركة التي تربط الأطراف المتحالفة ببعضها.
- وسيلة الحرب بما تعنيه من إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية المسلحة عندما تبرهن أدوات التسوية السلمية أو الحلول اللينة وغير الحاسمة على عدم جدواها في تحقيق تلك المصالح وتأمينها.